

# إعلاميون يكفون أفواههم احتجاجاً على انتهاكات أردوغان

## تعذيب نفسي وجسدي للصحافيين في السجون التركية



حال الصحافيين في تركيا

التي يمارسها النظام على حرية التعبير، لترهيب أصحاب الرأي، بينما يؤكد الدستور على أن الصحافة مهنة حرة لا تخضع للمراقبة.

وأفاد بأن "التحقيقات التي يمارسها النظام على خلفيات سياسية انتهاك للحقوق، التي تنص عليها القوانين الدولية".

وختتمت نقابات المحامين ببيانها مطالبة بالإفراج الفوري عن الصحافيين، ورفع الحجب المفروض على الموقع الإخباري، موضحة "أن هذه الممارسات تتعارض مع مقتضيات المجتمع الديمقراطي، والدستور، والقانون".

ليست جريمة". وأكد البيان، على حرية الصحافة والصحافيين، ودورهم في إطلاع الرأي العام على ما خفي عنهم من حقائق يتعمد النظام الحاكم التعتيم عليها.

وأعرب البيان عن رفضه الشديد لاعتقال الصحافيين، وحجب موقع "أوضة تي.في"، مشدداً على أن "الصحافة ليست جريمة، بل مهنة سامية مهمتها نشر الوعي والحقائق بين الناس، ولا سيما في ظل وجود أنظمة تتعمد إخفاء الحقائق".

وأوضح أن "حجب الموقع الإخباري واعتقال الصحافيين هما من الضغوط

وطالبت المنظمة الأوروبية في بيان، السلطات التركية بإطلاق سراح الصحافيين على الفور، مشددة على أنه يجب أن يكون الصحافيون قادرين على العمل بحرية ومتابعة عملهم في إعلام الجمهور دون رقابة أو ضغط أو تخوف، وأضاف البيان أن اعتقال الصحافيين بسبب عملهم يهدد بشكل خطير حرية وسائل الإعلام ويحد من قدرتهم على الإبلاغ عن القضايا ذات الاهتمام العام، وأصدرت 40 نقابة للمحامين في تركيا، السبت الماضي، بياناً مشتركاً أدانت فيه الاعتقالات الأخيرة التي طالت صحافيين أتركا، مؤكدة أن "الصحافة

إلى أخبار متعلقة بالسياسة الخارجية لتركيا.

وأوضح الاتحاد أن "ذنب هؤلاء الصحافيين أنهم أرادوا إيصال الحقيقة للأترك وليس أكثر من ذلك، لقد اتهمتهم السلطات بالخيانة لمجرد أنهم سعوا لكشف الحقائق، ونسبت أن مهنتهم هدفها الرئيسي حماية مصالح المجتمع لا الزمرة الحاكمة".

من جهتها، أعربت منظمة الأمن والتعاون الأوروبي عن قلقها الشديد من اعتقال العديد من الصحافيين في تركيا، لتسهرهم تقارير حول قضية ذات اهتمام عام، بينهم ثمانية صحافيين لتطرفهم

يزداد الغضب في الأوساط الإعلامية التركية بسبب الانتهاكات المتواصلة لحقوق الصحافيين إثر قيامهم بعملهم، ولا سيما في الآونة الأخيرة بعد موجة من الاعتقالات لصحافيين كشفوا ما تحاول إخفاءه الحكومة التركية من تداعيات تدخلاتها الخارجية وتأثيرها على البلاد.

أنقرة - ظهر مقدمو برنامج "العدسة"، على شاشة قناة "تيلي 1" التركية، بأشرطة سوداء على أفواههم على الهواء مباشرة حاملين لافتة كتب عليها "الصحافة ليست جريمة"، للاحتجاج على اعتقال الصحافيين الأتركا.

وقالت المذبة توبا إيمليك، "نظمتنا هذا الاحتجاج لمدة دقيقة بهدف رفع مستوى الوعي لأصدقائنا الصحافيين ممن يدافعون عن حرية الصحافة، وإثبات أن الصحافة ليست جريمة".

ويأتي ذلك بعد اعتقال باريش بهليوان رئيس تحرير صحيفة "أوضة تي.في"، ومدير النشر بالموقع، باريش تير أوغلو، والصحافية هوليا كيليج، ابنة نائب رئيس مانسيا عن حزب الشعب الجمهوري، وذلك بسبب نشر تقرير بعنوان "وصلت لقطات رجل المخابرات التركي الذي دفن بلا جنازة، وفي صمت، إلى موقع أوضة تي.في"، وبعد إجراءات التحقيقات معهم أصدرت النيابة أمراً بحبسهم، وفق ما ذكر موقع تركيا الآن.

أيدن أونال

حزب العدالة والتنمية  
يسحب تركيا وبسرعة  
إلى حالة من الفوضى



وكشفت جريدة "جمهورية" التركية، عن تعرض رئيس تحرير موقع "أوضة تي.في" باريش بهليوان للضرب والتعذيب داخل مقر اعتقاله من قبل السلطات التركية.

وأوضحت الصحيفة، أن بهليوان نقل إلى سجن مدينة سيلفري، وأساء الحراس معاملته على نحو بالغ، وتعرض للضرب من أحد الحراس عن ظهره بقوة، ما تسبب له في إصابة بليغة.

ويستكي الصحافيون المحتجزون أيضاً من طول فترة الحبس الاحتياطي، والحبس الانفرادي، والتعذيب النفسي والجسدي، وعدم الرعاية الطبية

## اليمن الألماني المتشدد يرفض خطة أوروبية لمواجهة التضليل الإعلامي

بشأن إلى أن خطة العمل الخاصة بالاتحاد الأوروبي تهدف إلى منع التضليل والتأثيرات الأجنبية على مسار أي انتخابات من خلال نشر "أخبار مزيفة".

وخشئ السياسيون في الاتحاد الأوروبي كما في ألمانيا، من مخاطر التضليل وانعكاسها على الكراهية التي تسببت في اعتداءات عديدة ضد سياسيين إضافة إلى هجمات متفرقة في البلاد.

وحذر الرئيس الألماني فرانك والتر شتاينماير، الثلاثاء، من انتشار العنف والكراهية في بلاده.

وقال شتاينماير، في كلمته ببلدية زويكاو، "يجب أن نكون أصحاب أخلاق وعقل، فلو لا هذين الأمرين، لا يمكن استمرار الديمقراطية".

وأضاف "توجد مشكلة كبيرة في ألمانيا تتمثل في انتشار الكراهية والعنف، لكنها لا تنعكس بشكل كامل على نسب الجرائم، والأحداث الأخيرة تظهر ذلك وتدعونا إلى الحذر".

وأشار شتاينماير، إلى أن عمليات المداومة التي نفذتها قوات الأمن الألماني كشفت عن شبكة علاقات منظمة "توار جيمنتز" اليمينية المتطرفة.

ولفت إلى أن السياسيين، والإداريين المحليين هم عرضة لهجمات العنف والكراهية.

وشدد شتاينماير، على ضرورة تضامن الشعب الألماني وإعلاء صوته في مواجهة الكراهية والعنف، وعدم التصرف بلا مبالاة وكان الأمر لا يعنيه.

برلين - أعلن حزب البديل من أجل ألمانيا اليميني المعارض "إيه.إف.دي" أنه يرى أن خطة عمل الاتحاد الأوروبي في مواجهة التضليل الإعلامي تعد أمراً خطيراً.

وناشد الحزب الثلاثاء في مذكرة، الحكومة الألمانية رفض هذه الخطة، وأوضح أن الكتلة البرلمانية للحزب تعزم عرض وثيقة للنقاش هذا الأسبوع في البرلمان الألماني "بونستاج".

وجاء في مذكرة الحزب أيضاً "يمكن ببساطة استبعاد أن يكون هناك أي جهة يمكنها أن تفحص أخباراً على نطاق واسع بشكل مستقل للتحقق مما إذا كانت الأخبار سليمة أو خاطئة".

وقال النائب بحزب البديل توماس إرهون الثلاثاء في العاصمة برلين إنه بدلاً من ذلك ستعمل خطة العمل، التي عرضتها المفوضية الأوروبية في نهاية عام 2018، على بتر حرية الرأي "والتحكم في النقاش".

وأضاف أن أغلب المواطنين قادرين بشكل جيد جداً على أن يعرفوا بانفسهم محاسن والتلاعب مثل نشر "أخبار مزيفة" أو معرفة الحسابات المزيفة على مواقع التواصل الاجتماعي التي لا يكون وراءها أشخاص عاديون.

وبحسب نائبة حزب البديل يوانا كوتار، ترفض الكتلة البرلمانية لحزبها أيضاً المسودة المقترحة من الائتلاف الحاكم في ألمانيا لسن قانون من أجل مكافحة التطرف اليميني وجرائم الكراهية والتي من المتوقع التشاور بشأنها، الخميس 12 مارس الجاري.

على مواقع التواصل تطلب بإنشاء نقابة بديلة، وبدأ يوقعها الصحافيون، وقالوا إنهم يريدون نقابة "تتسع لخلافات الصحافيين بالرأي السياسي وسواء، بحيث تنتج حياة صحافية لا وفاة سريرية كالذي تعانها النقابتان منذ عقود".

وتقول العريضة "نحن صحافيات وصحافيون، لا تمثلنا نقابة الصحافة ولا نقابة المحررين، نعلن أننا جزء من الانتفاضة الشعبية لإسقاط النظام واستبداله بنظام علماني قائم على مبادئ العدالة الاجتماعية والحريات العامة، وفي مقدمتها حرية الصحافة".

### قطاع كبير من الصحافيين اللبنانيين لا يعتبرون نقابة الصحافة ولا نقابة المحررين تمثلاً لهم، وهما عاجزان عن الدفاع عن حقوقهم

وأضافت "في السنوات الأخيرة شهدنا واقعا خطرا على حرية العمل الصحافي والإعلامي، يستجلب استدعاء ومحاكمات، بعضها عسكري، لا يميز بين معلومة ورأي، ولا يهدف إلا إلى تدميرنا، ولحم يكتفينا بالصحافة أو نقابة المحررين قول في ذلك، كأنها غير معنيين بالتعبير وحرياته في لبنان، إن نقابة الصحافة التي نطمح إليها يفرض بها أيضا أن تحمي مساحات وساحات التعبير في لبنان، وأن تحمي الصحافة وحريتها".

## نقابة المحررين اللبنانية ترفض إصدار قانون للإعلام من دون استشارتها

بيروت - يجري البرلمان اللبناني مناقشة لإصدار قانون جديد ينظم الإعلام، فيما أعلنت نقابة المحررين رفضها بحث أي مشروع أو اقتراح قانون يتعلق بالإعلام، سواء في لجنة الإعلام والاتصالات أو الإدارة والعدل أو مجلس الوزراء في غياب النقابات والهيئات المعنية.

واعتبرت النقابة في بيان أصدرته الأربعاء، أن الهيئات المعنية تعرف مكانم الخلل في القوانين السارية وتمتلك تصورا لما يجب أن يؤول إليه تنظيم ملف الإعلام في لبنان، وتحديث التشريعات المتصلة به، سواء لجهة الحفاظ على الحرية وضمانها، انسجاما مع مبادئ الدستور اللبناني، أو لجهة الحفاظ على ديمومة هذا القطاع والعاملين فيه.

وأضافت أنها تسعى لتوفير الضمانات التي تكفل للصحافيين عيشهم الكريم أثناء العمل وفي مرحلة التقاعد، إضافة إلى كل الضمانات التي تؤكد حق القطاع الإعلامي في لبنان بالمساعدة والحصول على التسهيلات الضرورية على غرار العديد من القطاعات المتعددة التي بادرت الدولة بدعمها.

واختتمت النقابة بيانها بالقول "للاسف، فإن ما يتناهى إلى الأسماع لا يشي بأن ما يتم درسه من مشاريع واقتراحات لا يأخذ في الاعتبار هواجس الصحافيين والإعلاميين ومصالحهم".

ورغم أن النقابة تنطلق في حديثها من أنها تمثل الصحافيين والإعلاميين في لبنان وتتكلم باسمهم، إلا أن لهؤلاء رأيا آخر، فمنذ اندلاع الاحتجاجات الشعبية في 17 أكتوبر الماضي، يتعرضون

وتكرت تقارير صحافية أن النقابتين تبقيان جداول انتسابهما مغلقة أمام معظم الصحافيين القدامى منهم والجديد، حفاظا على إعادة انتخاب أعضاء مجالسها المالية والسلطة، الأمر الذي يجعل الصحافي مشغوبا، من دون حماية تذكر أو جهة تدافع عنه.

وردا على ذلك، قرر صحافيون مستقلون ملء الفراغ النقابي بنقابة الصحافة البديلة، لحاجتهم إلى نقابة بديلة تمثلهم وتدافع عنهم في وجه كل الانتهاكات والاعتداءات. فكان هذا التجمع الذي ضم صحافيين من مختلف المجالات لتشكيل قوة ضغط على السلطة وتحرير الصحافة من الارتهاق السياسي والمالي واسترجاع الحقوق المسلوقة.

وبدا الصحافيون ينظمون صفوفهم ويوقعون عريضة إلكترونية انتشرت

وتنظم ملف الإعلام في لبنان، وتحديث التشريعات المتصلة به، سواء لجهة الحفاظ على الحرية وضمانها، انسجاما مع مبادئ الدستور اللبناني، أو لجهة الحفاظ على ديمومة هذا القطاع والعاملين فيه.

واختتمت النقابة بيانها بالقول "للاسف، فإن ما يتناهى إلى الأسماع لا يشي بأن ما يتم درسه من مشاريع واقتراحات لا يأخذ في الاعتبار هواجس الصحافيين والإعلاميين ومصالحهم".

ورغم أن النقابة تنطلق في حديثها من أنها تمثل الصحافيين والإعلاميين في لبنان وتتكلم باسمهم، إلا أن لهؤلاء رأيا آخر، فمنذ اندلاع الاحتجاجات الشعبية في 17 أكتوبر الماضي، يتعرضون



من يمثل الصحافيين في لبنان؟